

الحلقة الثانية

والعالم يبحث وينعم ببيئة نقية قضاء سنجار يعيش على آبار تملؤها البكتريا والأملاح



﴿الجزء الثاني﴾

في الحلقة الأولى من مأساة مواطني قضاء سنجار مع مشكلة المياه وتأثيرها في صحة المواطن، تبين أن نسبة الوفيات في تصاعد مستمر خاصة في الولادات الحديثة . من خلال البحث عبر الانترنت ومحرك جوجل عن مسببات البكتريا وحجم مشكلة المياه الملوثة في محافظة نينوى والعراق عامة، عثرت على تقرير باسم (صفحات واقع مياه الشرب في العراق الأسباب والمعالجة) وكتابات أخرى للكاتب عدي فاضل شفيق باحث ومتخصص في تقنيات معالجة المياه، وبعد التواصل معه عبر الإيميل والهاتف أبدى استعداده التام للتعاون، أطلعته على نتائج التحليلات البكتيرية، وسألته إن كانت هناك مخاطر على حياة مستخدمي تلك المياه وكانت إجابته:

﴿الجزء الثاني﴾

الموصل / نارين شمو

وأضاف أن مديرية ماء نينوى أوقفت عدداً من الكتب الرسمية، منها تعنى بتصليح الآبار منذ قرابة سنة، لعدم توافر الاعتماد المالي. ويؤكد أن دائرتي ماء سنجار وبعاج مظلومتان، مقارنة ببقية الأقسية، بسبب بعد المسافة عن مركز المحافظة. دخلت مديرية بلدية سنجار فلنا مني أنها طرف في القضية، والتقيت بالمهندس إيزدين خلف نمر مدير البلدية وكالة، فوجدت أن عملها لا يتعدى عملية التنظيف اليومية لأحياء قصبه سنجار، ولتقص الكادر المتخصص والأليات لا يجري العمل بالشكل المطلوب، ولا تتمكن البلدية من متابعة هندسة بناء قساطل المرافق الصحية في مدينة سنجار والنواحي.

مجلس محافظة نينوى

عضو مجلس محافظة نينوى عن قائمة نينوى المتأخية قاسم

صالح تحدث مطولاً عن الخلافات التي أبعدت قائمته عن المجلس، وما سببته المقاطعة من خسائر خدمية كبيرة للمنطقة، وأشار إلى أن قضاء سنجار واقع ضمن المادة (١٤٠) من الدستور العراقي، مما يجعله من المناطق المتنازع عليها، ويدفع الحكومة إلى تأخير مشاريعها فيه. يعلل سبب سوء الوضع الخدمي، وما يخص المياه تحديداً في سنجار بعدم تخصيص نسبة كافية من الميزانية للمشاريع، ويتقصير الوزارة في بغداد في هذا الجانب أيضاً. هناك مشاريع أكبر من حجم التنمية، كمشروع إصصال الماء من نهر دجلة إلى ناحية الشمال التي يعاني ٩٠٪ من سكانها من أزمة المياه.بخصوص الحلول قال: هناك نيات لترميم بعض الآبار، وآخر عد أخر؛ لكن الحل الأمثل هو إصصال الماء من نهر دجلة إلى قضاء سنجار وربيعه وبعاج عبر شبكات موسعة وقد تم طرح الفكرة في المجلس؛ ومن المقرر تنفيذها بداية العام المقبل (٢٠١٢).

جيوب فساد خفية

في كل محطة كان هناك من يكلمني عن مشاريع نفّذت بشكل وهمي في القضاء، وبعضها بطريقة رديئة افقرت إلى المتابعة الحكومية، بحثت عن دليل أو شاهد لكن من دون جدوى؛ لم أجد من يتجرأ من المقربين إلى تلك المشاريع على التحدث؛ وفي لحظات كنت أن أفقد الأمل لولا أنني عثرتُ على شخص لديه أوراق ثبوتية؛ فبدأ يكلمني عن تفاصيل بعض المشاريع ومبالغها، وأسماء نهبت ٨٠٪ من أموال مشروع ناحية القحطانية، التي بلغت مليار دينار عراقي لسنة ٢٠٠٧، ومشروع شبكة إسالة مياه مجّمع (تل قصب) المقدر بملياري دينار عراقي. يتم البحث في القضية من قبل جهات معنية في قضاء سنجار، ومندوب عن حكومة إقليم كردستان، وبمتابعة من هيئة النزاهة العراقية.

الخلاصة

لما لا شك فيه أن مشكلة المياه في سنجار معقدة، لكن بقليل من الدراسات العلمية والميدانية، وتقويم حجم المشكلة تقويماً صحيحاً، يصحّح من السهل معالجة الأزمة.إن أقرب الحلول إلى الواقع يتمثل في المشاريع التي أشار إليها كل من قائممقام سنجار ميسر حجي صالح، وعضو مجلس محافظة نينوى قاسم صالح بقليل من الرقابة والدقة والجدية في العمل، أو الإسراع في تأسيس شبكات إسالة جديدة، وإنشاء محطات تصفية وتنقية للمياه تضمن للناس كأساً مندفقة من الحياة.



ستين في هذه المدرسة، ولا تتوافر المياه الصالحة للشرب، ولا نستطيع استخدام مياه الآبار، لكونها ملوثة، وتسبب الكثير من الأمراض، لا سيما الجلدية منها، لذا نضطر إلى جلب الماء معنا من منازلنا في مدينة الموصل.

ومواطن من مجّمع (تل بنات) أخبرني أن هناك ١٠ آبار ارتوازية قامت الحكومة بحفرها قبل خمس سنوات، وهي معطلة الآن، ولا تقيد المنطقة بشيء، وحاجة الناس إلى الماء في المجّمع لا يمكن وصفها.

أصحاب الشأن

من يتحمل المسؤولية يا ترى؟ إن حملنا النظام السابق مسؤولية التقصير، وتردي الوضع، فمن هو المسؤول عن واقع قضاء سنجار الحالي؟! بدأت مشوار البحث عن الإجابة بزيارة أعلى سلطة إدارية في القضاء، وهي القائممقامية، قائممقام قضاء سنجار السيد ميسر حجي صالح أخبرني أن الحكومة منذ تسع سنوات قدمت عشرات المشاريع في مجال الماء، وهي حفر آبار ارتوازية متعددة في كل مجّمع، وفي كل قرية؛ وكذلك أسست شبكات توزيع مياه في ٣ مجععات، لكن عدم متابعتها للمشاريع وتنفيذها بشكل غير مدروس أدى إلى فشل معظمها. كرّر مرات عدة قوله أن حفر الآبار يعتبر حلاً وقتياً، والمنطقة بحاجة إلى حلول جذرية، وإلى مصدر مائي مستديم، لهذا؛ لا يوجد حل أفضل من إصصال الماء إلى قضاء سنجار من خلال مشروع (أسكي موصل) الذي طالبنا ونطالب به منذ التسعينيات من القرن المنصرم وإلى الآن، لكن دون جدوى، إذ لا توجد استجابة حكومية فعليه.

وبما يخص خطة مشاريع قضاء سنجار من حصة تنمية الأقاليم أشار السيد القائممقام إلى أن حصة القضاء لعام ٢٠١٢ هي (٨) مليارات دينار عراقي من مجموع (٦٠٦) مليارات دينار عراقي مخصص لمحافظة نينوى، ومن حصتنا تم تخصيص (٧٦٠,٠٠٠,٠٠٠) مشاريع المياه؛ و(٥٨٠,٠٠٠,٠٠٠) لشعبة الموارد المائية، وبسبب مقاطعة قائمة نينوى المتأخية (التحالف الكردستاني وكلدوآشوريين والشبك) عن مجلس محافظة نينوى تم تأخير تنفيذ مشاريع ٢٠١٠ و٢٠١١؛ ومن المؤمل البدء بمشاريع عام ٢٠١٢ بعد المصالحة، وعودة القائمة المتأخية الى مجلس المحافظة.عجز مالي وكهربائي يرى المهندس وعد الله سالم مدير مشاريع ماء سنجار أن العجز المالي والكهرباء، وقلة الكوادر الفنية المتخصصة، وغيرها من الأسباب تعيق عمل دائرته.

الجزء الثاني

بحثت عن دليل أو شاهد لكن من دون جدوى؛ لم أجد من يتجرأ من المقربين إلى تلك المشاريع على التحدث

إن حملنا النظام السابق مسؤولية التقصير، وتردي الوضع، فمن هو المسؤول عن واقع قضاء سنجار الحالي؟!

الجزء الثاني



مكعب ب(٦٠٠٠) دينار عراقي، واستخدام مياه الآبار لقضاء حاجتنا الأخرى.الكاتب سيدو جتو روى لي قصة تخزين المياه التي تعود رؤيتها خلال الشتاء والربيع في صغر أيامها؛ الجيران وفقراء المنطقة كانوا يفرجون كثيراً بالمطر، يغسلون سطوح منازلهم جيداً عند سقوط الحبات الأولى، وتخزين ما ينزل من المزاريب في أواني بلاستيكية كبيرة، بعد توقف المطر؛ تقوم إحدى النسوة بتحليل ما جمع من مياه المطر باستخدام قماش كتان يكون شفافاً أو أبيض. عدد قليل من الناس يجهل أنها غير صالحة للشرب؛ وربما فقر الغالبية، وحاجتهم لمياه حلوة يدفعانها إلى تجاهل الأمر.

البركة تتحول الى وباء كثر؛ همّ من تمرضوا، لكن لم يُخجل إلى أحد الماء قد يكون السبب، فهو خير وبركة من الله.

بعد الاستماع إلى عدة أفراد، ورؤية الوضع بأم عيني تساءلت في نفسي:

(كيف يروي تلاميذ المدارس عطشهم في الصيف والشتاء؟!) فقررت التوجه إلى مدرسة (سبيبا شيخدر) لدراسة اللغة الكردية التي يتبع مجععتها الآن إلى قضاء البعاج، وجدت المعلم هادي علي يجيب على تساؤلي: لا نمك برادات ماء، لذلك؛ التلاميذ يشربون مياه الخزانات الموضوعة على سطح المدرسة صيفاً وشتاءً، وهذه الحال نفسها في جميع المدارس. ليس الأهالي فقط.هم المتضررون، بل كل من ينتسب الى المنطقة من التدريسيين والموظفين. عمر باسم أحد معلمي مدرسة العراق الثانية في اليرموك تحدث عن معاناته قائلاً: إننا نعاني بشكل كبير من مشكلة المياه، إذ إننا منذ

الملوحة الكلسية في عشر آبار؛ في حين تصلح المواقع الأخرى للشرب. يعزو عدم صلاحية الآبار العشرة للشرب إلى وقوعها ضمن تكوين فتحة الحاوي على التكوينات الجبسية.

وعود كاذبة للمسؤولين

يصعب على الفرد منا وصف الوضع وحجم المعاناة إلا إذا كان يعيشها. في أثناء دخولي إلى مجمع حطين صادفت بعض الناس، وهم يتهياؤون لتشغيل المحرك الكهربائي للحصول على المياه من بئر أمام دارهم، مياهه معروفة بالملوحة، فوقف أحدهم أمامي، وهو رجل بالغ السن، تكلم عما يعانونه بتشجّع وانزعاج، معتقداً أنني أنتمي إلى إحدى المؤسسات الإنسانية، فقال: نعيش بصعوبة، لا توجد مياه حلوة صالحة للشرب، ولا توجد خدمات، لم يزرنا مسؤول الى اليوم، الكل يكذب في لقاءات التلفاز، وهو يدعي أنه يخدم، فكل الطلبات والشكاوى التي تقدمها وترفعها الى دوائر قضاء سنجار ومحافظة الموصل وحتى حكومة إقليم كردستان لم تنفعنا بشيء!!.

الحال في ناحية القيروان لا يختلف عن باقي مناطق سنجار في سوء خدماتها ومياهها الملوثة، ناحية تبدو لزارها منطقة متروكة منذ زمن.

فرحة مجيء المطر ذكر أحد سكانها: أكثر أزمة تعانينا هي أزمة الماء، المنطقة كلها لا يصل إليها ماء المشاريع التي نفّذت قبل سقوط النظام (سنة ٢٠٠٣)، ولا المشاريع الحالية، ما عدا منازل تعد بعدد أصابع اليد، فلا يوجد خيار أمامنا غير شراء الماء للشرب، كل متر

بالتأكيد، إن تناول المياه الملوثة لها الكثير من المخاطر على صحة مستخدميه كما أسلفنا بأن الأمراض الناجمة عن تلوث المياه أمراض تراكمية، ومن ثمّ أن تأثيرها إما يكون بشكل مباشر أو غير مباشر. إن أخطر أنواع الملوثات هي الملوثات البكتريولوجية؛ لأنها تحتوي على بكتريا برازية تؤدي إلى الكثير من الأمراض، تصل أحياناً إلى حد الموت إن تجاوزت الحدود المسموحة لوجود البكتريا في المياه، كالآرقام المبيّنة في النتائج، تضفي نتائج كارثية جدّاً على نوعية المياه، ومن ثمّ من المستحيل تناول هذه المياه من دون معالجة؛ والأخطر من هذا أن هذه الملوثات لا ترى بالعين المجردة مما يسهل عملية تناول هذه المياه الملوثة من قبل الكثير من الناس البسطاء.

دراسات نوعية

الباحث زياد أيوب سليمان يذكر في بحثه (دراسة نوعية المياه الجوفية في بعض مناطق محافظة نينوى . مدينة سنجار) study of groundwater quality in some areas (of province Nineveh (Sinjar city الذي نشر في المؤتمر الدولي للموارد، والمنشأة في أوكرانيا في مدينة خاركوف، معلومات في غاية الأهمية عن نتائج التحليلات الكيميائية لـ ٢٠ بئراً ارتوازية في منطقة سنجار، التي تم تقييم نوعية مياهها لأغراض الشرب بالإععام على المواصفات القياسية العراقية لمياه الشرب، والمواصفات العالمية المحددة من منظمة الصحة العالمية (World Health Organization.WHO.١٩٩٥) وقد أظهرت الدراسة أن الحالة النوعية لمياه معظم الآبار غير صالحة للشرب، كالآبار المرقفة ب (٢٠,١٩,١٨,١٧,١٦,١٥,٩,٧,٦,٥) في حين تصلح المواقع الأخرى للشرب. تعتمد المياه الصالحة للشرب على محتوياته من الأملاح الذائبة وكمياتها، ولكي تصبح المياه صالحة للشرب، فإنها تخضع إلى معايير خاصة.

جدول بالأرقام

في الجدول الآتي المواصفات الكيميائية لمياه الآبار المحددة في المنطقة مقارنة مع المواصفات القياسية العراقية لمياه الشرب، والمواصفات العالمية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية؛ ومن مقارنة نتائج تحليل العينات تبين أن المياه الجوفية لبعض هذه الآبار غير صالحة للشرب، لارتفاع الايونات الموجبة والسالبة، وكذلك ارتفاع

الحدود المسموح بها لبعض الملوثات في مياه الشرب بحسب بعض المواصفات القياسية:

رقم البئر التي لا تخضع لهذه الخصيصة	مواصفات منظمة الصحة العالمية	المواصفات العراقية	الخصيصة
١	>8	6.5-8.5	الرقم الهيدروجيني
9-6-16-17-18-20	500-1000	-	المواد الصلبة الذائبة الكلية (T.D.S)
5-6-7-9-16-17-18-19-20	1530	1500	E.C (µhos/cm) @25
10-11-12-20	50	20	النترات (NO ⁻³)(mg/l)
5-6-8-12-13-14-15-16-17-18-19-20	125-350	-	البicarbonات (HCO ⁻³)(mg/l)
5-6-8-12-13-14-15-16-17-18-19-20	٢٥٠	٢٠٠	الكبريتات (SO ⁻²)(mg/l)
15-16-17-18-19-20	٢٥٠	٢٠٠	الكlorيدات (CL ⁻¹)(mg/l)
8-1-4-10-11-12-13-14-15	٧٥	٢٠٠	الكالسيوم (Ca ⁺²)(mg/l)
16-17-18-19-20	١٢٥	١٥٠-٥٠	المغنسيوم (Mg ⁺²)(mg/l)
16-17-18-19-20	٢٠٠	-	الصوديوم (Na ⁺)(mg/l)
6-7-20	١٢	-	البوتاسيوم (K ⁺)(mg/l)